الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلّقة باتفاقيّة المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي

(عدد 2025/65)

رئيس لجنة المالية: عبد الجليل الهاني

نائب رئيس اللجنة: عصام شوشان مقرر اللجنة: محمد بن حسين

مسار دراسة مشروع قانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي (عدد 2025/65)

- **تاريخ ورود المشروع:** 17 جوان 2025
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 19 جوان 2025
- **جلسة اللجنة:**

- جلسة يوم 30 جوان 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- جلسة يوم 03 جويلية 2025 لمواصلة الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- **قرار اللجنة:** الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرّر اللجنة: محمد بن حسين

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي (عدد2025/65)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة به والمبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل في هذا المجال.

ويتعلق ضمان الدولة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى اتفاقية المرابحة المبرمة بينها وبين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتاريخ 12 مارس 2025 بهدف المساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي في حدود مبلغ لا يتجاوز سبعين مليون (70.000.000) دولارا أمريكيا.

هذا، ويندرج إبرام اتفاقية المرابحة المشار إليها ضمن الاتفاقية الإطارية للتعاون المالي الموقعة بتاريخ 12 فيفري 2021 بين الدولة التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، علما وأن هذه المؤسسة تقوم بتمويل احتياجات عدة مؤسسات عمومية من السلع والمواد الاستراتيجية ومنها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل استيراد الغاز الطبيعي.

ونظرا لأهمية تزويد الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء وضرورة توفير وتنويع مصادر التمويل الوطنية والأجنبية لتعبئة الموارد المطلوبة حتى تتمكن الشركة من الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه مزوديها بما يساهم في تحقيق الأمن الطاقي بالبلاد التونسية، فقد تم في إطار التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخاصة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إبرام اتفاقية المرابحة موضوع هذا القانون.

هذا وتتمثل الشروط المالية للاتفاقية المشار إليها في ما يلي:

- صيغة التمويل: عقد مرابحة

- نسبة الفائدة: معدل نسبة المقايضة MSR MID SWAP RATE + هامش 4%،
- فترة التمويل: 12 شهرا من تاريخ السحب الأول،
- فترة التسديد لكل سحب: 3 سنوات كالتالي: قسط اول (24 شهرا)، قسط ثان (30 شهرا) وقسط ثالث (36 شهرا).
- عمولة التنفيذ: 0.4%من مبلغ التمويل الجملي،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 30 جوان 2025 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع هذا القانون و على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية القرض.

وفي بداية الجلسة، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن استراتيجية الانتقال الطاقي في تونس ترتكز في عدد من المحاور تتمثل أساسا في تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء من خلال إدماج الطاقات المتجددة وتسريع برامج النجاعة والرصانة الطاقية وتطوير التكنولوجيا الحديثة (إنتاج الهيدروجين أخضر، التنقل الكهربائي وتخزين الكهرباء والشبكات الذكية) وتحقيق الاندماج الإقليمي من خلال تطوير شبكات الربط.

كما تعرّضوا إلى الصعوبات الهيكلية والقطاعية والمالية التي تعاني منها الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وبينوا في هذا الخصوص أن الصعوبات الهيكلية تتمثل بالأساس في ضعف قدرة إنتاج الكهرباء، وهي وضعية تعمقت نتيجة عدم إنجاز محطتي إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة في الصخيرة. ومن المنتظر أن يتفاقم هذا العجز في حال تأخّر إنجاز برنامج الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. بالإضافة إلى ارتفاع الفاقد الطاقي، الذي بلغ 18% سنة 2024، موزّعًا بين فاقد فني بنسبة 10%، وفاقد تجاري بنسبة 8 %.

أما بخصوص الصعوبات القطاعية، أفادوا أنها تتمثّل بالأساس في التبعيّة الطاقيّة، باعتبار أنّ الشركة تعتمد على مصدرين رئيسيين للتزوّد بالغاز الطبيعي وهو الغاز الوطني الذي لا يغطّي سوى أقلّ من الثلث من حاجياتها، والغاز الجزائري الذي يُعتمد لتغطية بقيّة الطلب. وهذه التبعية تسبّبت في تعميق هشاشة المنظومة ممّا أدى إلى عدم توفّر الإمدادات الكافية من الغاز الطبيعي، إذ اقتصرت شركة

"سوناطراك" منذ جوان 2021 على تزويد الشركة بالكميات التعاقدية فقط، وذلك ما أجبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز على اللجوء إلى اقتناء الكهرباء من شركة "سونلغاز" لتلبية الطلب الوطني.

وبالنسبة للصعوبات المالية، بين ممثلو الوزارة أنها تتمثل أساسا في التغطية الجزئية لتكلفة الإنتاج باعتبار أن مبيعات الكهرباء لا تغطي سوى جزء من كلفة الإنتاج الفعلية. إضافة إلى غياب الدعم أو الاقتصار على منحه بشكل جزئي مما أثّر سلبًا على وضعية السيولة المالية بالرغم من إدراج تعديلات في تعريفات الكهرباء والغاز سنتي 2022 و2023، وهي إجراءات لم تكن كافية لتغطية العجز المالي المتراكم، خاصّة مع تفاقم المستحقات غير المستخلصة لدى الحرفاء سواء في القطاع العام أو الخاص.

وفي ذات السياق، تولى ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة تقديم بيانات حول الجوانب التقنية للمشروع، وبينوا في هذا الخصوص أن سعر الكيلواط /ساعة يبلغ حوالي 472 مليم ويحتوي هذا السعر على 70% كتكلفة الغاز الطبيعي وهي مقسمة بين 50% شراءات من الجزائر و15% في شكل إتاوة والبقية متمثلة في الإنتاج المحلي. وأضافوا أن كلفة الإنتاج المحلي تبلغ حوالي 370 دولار / طن وأن الشراءات من الجزائر تبلغ حوالي 500 دولار / طن، موضحين أن الاستثمارات التي تقوم بها الشركة هي بالعملة الأجنبية وهو ما يتسبب في ارتفاع كلفة الغاز إضافة إلى أن سعر الكلفة تأثر بالزيادة التي طالبت بها الشركة الجزائرية لمراجعة سعر بيع الغاز الطبيعي بمفعول رجعي ابتداء من أكتوبر 2021.

وفي هذا الإطار، قدّموا معطيات بيّنوا من خلالها أن عدم تغطية التّعريفات للكلفة الحقيقيّة للغاز والذي يعزى أساسا إلى الزيادات المتتالية في أسعار التزود بالغاز من الجانب الجزائري أثّر بشكل مباشر على التوازنات المالية للشركة إذ تم تسجيل زيادة بـ 2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBTU)[1] خلال الثلاثي الرابع من سنة 2021، ثم زيادة بـ 2.5 دولار خلال سنة 2022، وبـ 3 دولارات إضافية خلال سنة 2023، موضحين أن هذه التعديلات التراكمية في الأسعار أسفرت عن أعباء مالية إضافية تُقدّر بحوالي 300 مليون دولار سنويًا ما نتج عنه تراكم مستحقات غير مسدّدة لصالح الموردين بقيمة 550 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل تقريبا 1.707 مليون دينار تونسي. وقد ساهم هذا الوضع في تعميق الأزمة المالية التي تمر بها الشركة، وعن قدرتها في الإيفاء بتعهداتها المالية سواء تجاه مزوّديها أو فيما يتعلق بتمويل مشاريعها الاستراتيجية.

[1] MMBTU هي وحدة تُستخدم لقياس الطاقة، خاصة في مجالات الغاز الطبيعي، الطاقة الحرارية، والصناعات المتعلقة بالوقود.

وخلصوا إلى أن الهدف من هذا التمويل هو الحفاظ على استقرار سعر الكهرباء من خلال تعزيز اللجوء إلى الطاقات المتجددة، بما يُساهم في تحسين الاستقلالية الطاقية على المدى المتوسط والبعيد، إلى جانب وضع رؤية واضحة وواقعية لضبط الأسعار خلال السنوات القادمة.

وبيّنوا أن نسبة الدعم الموجهة للكهرباء تقدّر بحوالي 40%، وهو ما يُمثل عبئًا على ميزانية الدولة، وأشاروا في ذات السياق أن حوالي 85% من الحرفاء يستهلكون أقل من 200 كيلواط/ساعة شهريًا، ما يُبرز أهمية التدرج في أي مراجعة محتملة للتعريفة، مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للسياسة الطاقية. موضحين أن قرار بالترفيع في أسعار الكهرباء والغاز لا يتم اتخاذه بصفة آلية أو أحادية، وإنما يُبنى على دراسة شاملة تُراعي مختلف الجوانب التقنية والاجتماعية والمالية .كما أشاروا إلى أن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز مدعوّة إلى بذل مجهودات إضافية لترشيد النفقات والحدّ من كلفة الإنتاج، خاصة عبر تحسين الأداء الطاقي ومكافحة الفاقد وتقليص الكلفة المرتبطة بالتزود بالغاز.

ومن جهتهم، أفاد ممثلو الشركة الوطنية للكهرباء والغاز أن القرض موضوع مشروع القانون سيُخصّص لدعم خزينة الشركة وتغطية جزء من حاجياتها المالية العاجلة، مؤكدين أن هذا القرض يندرج ضمن سياسة تمويلية تهدف إلى تأمين استمرارية النشاط وتجاوز الضغوطات المالية المتزايدة.

كما قدّموا معطيات رقمية دقيقة حول تطوّر مديونية الشركة منذ سنة 2015، بينوا من خلالها أن قروض الاستغلال المتوسطة والطويلة مدى بلغت حوالي 1640,5 مليون دينار خلال سنة 2024، إلى جانب قروض استغلال قصيرة المدى والتي تقدّر بحوالي 469 مليون دينار لنفس السنة، مؤكدين أن ذلك يعكس حجم التحديات المالية التي تواجهها الشركة في ظل ارتفاع كلفة التزود بالطاقة وضعف الاستخلاص.

واستعرضوا ملخّصًا مفصّلًا للشراكة المالية القائمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تضمن بيانات حول نوعية القروض المبرمة، وتواريخ إمضاء الاتفاقيات، والعملات المعتمدة في السداد، والآجال، والشروط المالية المرتبطة بكل قرض، مؤكدين في هذا الخصوص أن هذه الشراكة مكّنت من توفير موارد مالية هامة في إطار آليات التمويل الإسلامي المتطابقة مع توجهات الدولة في البحث عن بدائل تمويلية خارج النظام التقليدي، مع ضمان الاستفادة من شروط ميسّرة ومتابعة تقنية ومالية دقيقة.

وخلال النقاش، أشار النواب إلى تعدّد الصعوبات البنيوية والمالية التي تعاني منها الشركة، مشددين على أن الوضع الراهن يتطلّب تظافر كل الجهود للنهوض بها باعتبار دورها الاستراتيجي والحيوي من خلال العمل على رسم خطة استراتيجية ناجعة للانتقال الطاقي. ودعوا إلى ضرورة تفعيل

آليات الاستخلاص بالنجاعة المطلوبة للحدّ من تفاقم المديونية التي أصبحت تمثل عبئًا كبيرًا على التوازنات المالية الشركة، مؤكدين في ذات السياق على أهمية تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية في التصرف الإداري والمالي.

وتساءل بعض النواب حول خصوصية اتفاقيات المرابحة، مطالبين بتوضيح طبيعتها القانونية والمالية. وأكّدوا، في هذا السياق، أن عقود المرابحة لا تتضمّن تنصيصًا على نسبة الفائدة، باعتبارها آلية تمويل تقوم على بيع السلعة بهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقًا، وليس على أساس الفائدة البنكية التقليدية.

كما طالبوا بتوضيح الأسباب الحقيقية التي دفعت إلى اللجوء إلى هذا القرض في ظلّ تراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية. واعتبروا أن قيمة القرض المقترحة تظلّ محدودة ولا ترتقي إلى مستوى التحديات المالية التي تواجهها الشركة ولا تنسجم مع التوجّه العام للدولة نحو التعويل على الإمكانيات الذاتية وتحقيق الاستقلالية الطاقية.

وفي هذا الإطار، طلب النواب مدّهم بالاتفاقية الإطارية التي يندرج ضمنها هذا القرض، قصد الالمام والاطّلاع على السياق العام وتحديد مدى انسجامه مع الأولويات الوطنية في مجال الطاقة. كما تم اقتراح مزيد تعميق النظر في دراسة مشروع القانون وعقد جلسة استماع إلى وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم لتقديم توضيحات حول التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الانتقال الطاقي، وتحديد آليات تطوير الطاقات المتجددة، وتحفيز الإنتاج الذاتي، وضمان ديمومة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، لا فقط كمؤسسة اقتصادية بل أيضًا كمرفق عام استراتيجي يضمن الأمن الطاقي الوطني.

وفي تفاعلهم، أوضح ممثلو كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم أن القرض موضوع مشروع القانون لا يتضمن نسبة فائدة بل يعتمد على هامش ربح محدد، وذلك تماشيًا مع ما هو معمول به في صيغ التمويل الإسلامي، وتحديدًا في إطار اتفاقيات المرابحة، التي تقوم على بيع الأصل بعد تملكه من قبل المموّل وبهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقًا بما ينسجم مع الضوابط الشرعية التي تمنع التعامل بنسب الفائدة.

كما أكدوا أن هذا القرض رغم أهميته، غير كافي لتجاوز الإشكاليات القطاعية والهيكلية العميقة التي تعاني منها الشركة، سواء على المستوى المالي أو التقني أو التنظيمي، بل يمثل جزءًا من جملة تدخلات أوسع. وفي هذا السياق، أشاروا إلى أن القرض المذكور يندرج ضمن اتفاق إطاري أوسع تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، يتم تفعيله على مراحل، ويُنتظر أن يُستكمل بتعبئة موارد إضافية

من خلال قروض أخرى بقيمة جملية تقدّر بحوالي3,5 مليار دينار تونسي، وهو تمويل في طور التفاوض مع عدد من الجهات المانحة.

وفي سيق متّصل، بيّنوا أن الدولة التونسية أمضت في فيفري 2025 عقد برنامج مع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز يتضمّن جملة من الالتزامات والإجراءات الإصلاحية منها ما يتعلّق بتقليص نسبة الفاقد الطاقي وتحسين استخلاص الفواتير خاصة لدى الحرفاء الخواص والمؤسسات الوطنية، إلى جانب الاعتراف الرسمي بديون المؤسسات والمنشآت العمومية تجاه الشركة وهو ما يشكّل خطوة إيجابية لمعالجة الوضعية المالية التراكمية للشركة.

كما تم تقديم جملة من المعطيات التقنية والمالية تتعلّق باستغلال وصيانة خط أنابيب الغاز الرابط بين تونس والجزائر، نظرا لأهميته الاستراتيجية في تأمين إمدادات الغاز الطبيعي، إضافة إلى بيانات حول الإنتاج الوطني للكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة والإجراءات المتخذة في إطار دعم هذا التوجّه من خلال إعداد برامج تحفيزية للتشجيع على استعمال الطاقة البديلة وتعزيز الإنتاج الذاتي لدى الحرفاء التي تؤمنها الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في إطار معاضدة مجهودات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وقررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع هذا القانون وطلب مدّها بالاتفاقية الإطارية التي يندرج ضمنها هذا التمويل، وتقديم توضيحات دقيقة حول صيغ التمويل الإسلامية وخاصة عقد المرابحة وطلب جلسة استماع أخرى إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد تقييم مدى جدوى هذه الصيغة التمويلية ونجاعتها في معالجة وضعية الشركة ضمن رؤية شاملة للانتقال الطاقي.

واستمعت اللجنة بتاريخ 03 جويلية 2025 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، حيث بيّنو أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقوم بدورًا محوريًا في تمويل العمليات التجارية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وخاصة منها آلية المرابحة.

كما أفادوا أنه تمّ إمضاء اتفاقية إطارية بين الجمهورية التونسية والمؤسسة المذكورة خلال الفترة 2018-2020 لتمويل حاجيات عدد من المؤسسات الوطنية، وقد تم تخصيص مبلغ جملي قدره 1.5 مليار دولار أمريكي .هذا، وتمّ تمويل مشاريع لفائدة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بمبلغ 154مليون دولار (05 فيفري 2019) والشركة التونسية لصناعات التكرير بمبلغ 136مليون دولار (26جوان 2019) والمجمع الكيميائي التونسي بمبلغ 50مليون دولار (12ماي 2021).

وأضافوا أنه تم إمضاء اتفاقية إطارية ثانية للفترة 2021ـ2023 بمبلغ جملي تقديري في حدود 1.5مليار دولار أيضًا، بهدف تمويل واردات المؤسسات الوطنية من المواد الطاقية والمواد الأولية، وقد شملت الاتفاقيات الشركة التونسية للكهرباء والغاز (اتفاقية بمبلغ 120مليون يورو واتفاقية بمبلغ 70مليون دولار) والشركة التونسية لصناعات التكرير (اتفاقية بمبلغ 100مليون دولار) والمجمع الكيميائي التونسي (اتفاقية بمبلغ 50مليون دولار).

وبينوا أنّ اتفاقيات التمويل، رغم أهميتها، تدخل ضمن سلسلة تدخلات هيكلية ومُبرمجة على المدى المتوسط، في إطار سياسة تمويلية بديلة ترتكز على صيغ التمويل الإسلامي، ولا سيما المرابحة، باعتبارها أداة قانونية ومالية تضمن تمويلًا مباشرًا لشراء المواد الأساسية دون اعتماد الفائدة البنكية التقليدية.

وفيما يتعلّق بعقد المرابحة المعتمد في إطار الاتفاقية الإطارية المذكورة، أوضح ممثلو الوزارة أن هذا النوع من التمويل يُصنّف ضمن صيغ التمويل الإسلامي التي تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتأسّس هذا العقد على مبدأ يتمثل في أن تتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز البحث عن المزود واختيار احتياجاتها من السلع أو المعدات أو المواد الأولية ثم تتولى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة شراء موضوع التمويل من المزود باسمها ولمصلحتها الخاصة ثم تعيد بيعها إلى الجمهورية التونسية ممثلة في الجهة المنتفعة وهي الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وذلك بهامش ربح معلوم ومتّفق عليه مسبقًا بين الطرفين، وهامش الربح هو نظير تحمّل الممول عبء الشراء والتسليم والتمويل.

وبيّنوا أن هذا النوع من العقود لا يتضمن نسبة فائدة كما هو معمول به في القروض البنكية التقليدية، بل يعتمد على بيع حقيقي لسلعة بثمن مكوّن من تكلفة الشراء الأصلية زائد هامش الربح. ويُمكن سداد هذا الثمن الجملي إما على أقساط دورية محددة أو دفعة واحدة، حسب ما يتم التنصيص عليه ضمن بنود العقد.

كما تم التأكيد على أن مبلغ التمويل لا يُسحب كاملاً منذ البداية، بل يُستعمل بطريقة مرنة وتدريجية حسب حاجيات الجهة المنتفعة، وذلك استنادًا إلى طلبات التزود أو مستندات التوريد المقدّمة إلى المؤسسة الممولة. وتضمن هذه الآلية الشفافية والرقابة، حيث لا يتم صرف أي مبلغ إلا بعد التأكد من مطابقة الطلبات للشروط الفنية والمالية المنصوص عليها بالعقد. وتتيح هذه الصيغة مرونة في التصرّف المالي، وتمكّن من التحكم في الكلفة الجملية للتمويل خاصة في سياق يشهد فيه التمويل التقليدي ضغوطًا متزايدة على مستوى الشروط والفوائد الموظفة.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أغضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين

مشروع قانـــون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلّقة باتفاقيّة المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي

(عدد 2025/65)

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاقية الضمان المُلحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز سبعين مليون (70.000.000) دولارا أمريكيا للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي.